

مصر تجاهد لتخفيف أزمات قطاع السياحة في الشتاء

القاهرة تخفض أسعار وقود الطائرات لتشجيع رحلات الخطوط العالمية



جولة في الأهرامات تخفف غبار الركود

قال الخبير السياحي إيهاب عبدالعال، إن مبادرات البنك المركزي، دائما تتسبب في صدام بين مستثمري السياحة والبنوك، فالتأنيب غرضها الربح، لذلك تخشى وزارة التمويل، خوفا من تأخر تعافي القطاع السياحي، وطالب في تصريحات لـ "العرب" بأن تضمن وزارة المالية جميع مبادرات البنك المركزي وليس مبادرة الأجور الحالية.

وكتفت دراسة أعدها المركز المصري للدراسات الاقتصادية أن 97 في المئة من إنفاق السياحة الشاطئية يذهب إلى الفنادق، بينما تتراوح المعدلات في السياحة الثقافية بين 40 في المئة للإقامة و35 في المئة للأنقالات و10 في المئة للمزارات وبين 12 إلى 15 في المئة للمصاريف الشخصية.

وأكد الخبير السياحي ريمون نجيب، أن السياحة الداخلية لا يمكنها إنقاذ المقاصد السياحية أو تعويضها عن الخسائر الحالية بسبب جائحة كورونا، لأنها سياحة موسمية، فضلا عن أن ارتفاع أعداد المصابين بفيروس كورونا خلال الفترة الأخيرة، سبب نذرا مجتمعيا. ووصف لـ "العرب" مبادرة البنك المركزي لتمويل قطاع السياحة، بأنها غير مؤثرة عمليا، فغالبية المنشآت توقفت عن العمل بالفعل، بسبب تراكم الخسائر، وانعدام مصادر الدخل والإيرادات، فضلا عن أن الشركات الدولية المنظمة للرحلات، لم تسد ديونها للفنادق منذ عام تقريبا.

تليها روسيا بنحو 12 في المئة، ثم بريطانيا بنحو 7 في المئة وإيطاليا بنحو 3 في المئة.

وتشغل منطقة الشرق الأوسط المركز الثاني بالنسبة إلى المقصد المصري بنحو 22 في المئة، تليها الدول الأفريقية بنحو 7 في المئة، وثالثا دول آسيا ومنطقة الباسيفيك بنحو 6.6 في المئة.

وتستحوذ السياحة الشاطئية والترفيه والثقافية على نحو 95 في المئة من المقصد المصري، ويفارق هائل عن باقي أنواع السياحة الأخرى.

وتتضمن المبادرة تخفيضات على رحلات الطيران حتى نهاية العام الحالي لتحفيز خطوط الطيران العالمية على زيادة عدد رحلاتها إلى مصر.

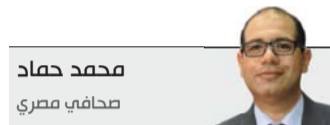
وزادت في الحوافز وأطلقت مبادرة "شنتي في مصر" بأسعار تفضيلية من أجل حفز السياحة الداخلية للمصريين لتعويض الخسائر بسبب شح تدفق السياح الأجانب. وتشتمل المبادرة تخفيضات على رحلات الطيران والإقامة في مدن شرم الشيخ والغردقة والأقصر، تبدأ من مئة دولار للرحلة ذهابا وعودة، فضلا عن إقامات كاملة بالفنادق شاملة الوجبات بأسعار 40 دولارا في الليلة الواحدة.

وتوقع المجلس العالمي للسياحة والسفر أن يبدأ قطاع السياحة طريقه للتعافي بدءا من أواخر مارس المقبل فصاعدا، حيث أبلغت العديد من شركات السفر الكبرى عن ارتفاع كبير في الحجوزات الآجلة.



ورجح المجلس انتعاش السفر الدولي بشكل كامل في النصف الثاني من العام 2021، مع بداية انتشار طرح اللقاحات ضد الوباء بشكل تدريجي وإزالة حواجز وقود السفر، ما يفتح الباب لعودة أكثر من 100 مليون وظيفة بالقطاع. وقطاع السياحة بطبيعته بالغ الحساسية والتأثر بالأحداث المحلية والعالمية، وتحديدًا السلبية منها، وتسبب تقشي الوباء بشكل قاس في أوروبا إلى تقييد مفاصل السياحة نحو المقصد المصري الذي يعتمد على السياحة الغربية بشكل رئيسي، حيث تستحوذ على أكثر من نصف عدد السياح. وتستحوذ ألمانيا على نحو 13 في المئة من إجمالي عدد السائحين لمصر،

تجاهد مصر لإنقاذ قطاع السياحة الذي تداعى بسبب وباء كورونا، وخيم على معدلات الإشغال في الفنادق والقرى السياحية في ذروة موسم السياحة الشاطئية خلال فصل الشتاء. وصدت الحكومة حزمة تمويل بفائدة ميسرة لمساندة المنشآت السياحية في مواجهة الجائحة التي ضربت حركة السياحة العالمية.



محمد حماد صحافي مصري

القاهرة - وصف خبراء سياحيون مبادرة إنقاذ السياحة التي أطلقتها مصر مؤخرا بأنها مسكنات لا تقوى على إنقاذ القطاع الذي يئن في ظل تداعيات وباء كورونا، ونصحوا بضرورة أن تقتفي القاهرة أثر تجربة دبي التي تروج لمقصدها السياحي بشكل يعزز من زيادة معدلات الإشغال في الفنادق والمنتجعات السياحية، خاصة أن الفترة الحالية هي ذروة المقصد السياحي المصري.

ورصد البنك المركزي المصري حزمة تمويل بقيمة 200 مليون دولار بفائدة مخفضة بنحو خمسة في المئة لدفع مرتبات العاملين في المنشآت السياحية، وتمويل عمليات التشغيل في الفنادق. وتضمن وزارة المالية لدى البنك المركزي المنفست السياحية الراحية في الحصول على التمويل الميسر، فيما نتج الحزمة التمويلية أيضا قروضا بفائدة تصل إلى نحو ثمانية في المئة لتجديد المنشآت السياحية.

ويصل متوسط سعر الفائدة السنوي لتمويل الشركات المعلن بالبنك المركزي، خارج نطاق المبادرة نحو 9.8 في المئة، وفق مستويات بيانات نوفمبر الماضي. وحقق قطاع السياحة في مصر عوائد تجاوزت 13 مليار دولار خلال عام 2019، قبل أن يضرب وباء كورونا السياحة ويصيها بمقتل في المنتجعات المصرية. وتقوم التجارب الناجحة على الترويج المستمر للمقصد السياحي، مع تعزيز الإجراءات الاحترازية، بما يؤدي إلى زيادة معدلات الإشغال بصورة مرجحة.

وتتراوح معدلات الإشغال في المدن السياحية المصرية بين 10 إلى 15 في المئة، باستثناء القاهرة والإسكندرية، حيث تسجل الأولى 20 في المئة، بسبب فعاليات بطولة كأس العالم لكرة اليد التي تستضيفها حاليا، بينما تسجل الثانية نحو 15 في المئة فقط.

كورونا ولهيب الأسعار يفاقمان معاناة الفقراء في موريتانيا

انهيار القدرة الشرائية يزيد المخاوف من اتساع رقعة الفقر

فاقت جائحة كورونا الضغوط الاقتصادية على موريتانيا، حيث أعادت موجة الإصابات البلد إلى مربع الإغلاق، في وقت تشهد فيه أسعار المواد الأساسية ارتفاعا قياسيا بسبب الركود التضخمي، ما عمق متاعب المواطنين.

نواكشوط - يواجه الموريتانيون في موريتانيا ارتفاعا غير مسبوق في الأسعار مما ضرب القدرة الشرائية في ظل إجراءات لمكافحة الوباء، في وقت تتزايد فيه مخاطر اتساع رقعة الفقر في بلد يعد من بين البلدان الأكثر فقرا.

عرفت أسعار المواد الغذائية الأساسية خلال الأسابيع الأخيرة بموريتانيا ارتفاعا غير مسبوق تتراوح بين 10 إلى 30 في المئة على الرغم من تراجع القدرة الشرائية، وهو ما يعرف بـ "الركود التضخمي".

ويأتي الارتفاع بالتزامن مع إجراءات تفرضها السلطات الموريتانية منذ فترة للحد من انتشار فيروس كورونا، بينها فرض حظر التجول خلال ساعات المساء، ما فاقم معاناة السكان الأقل دخلا، في بلد مصنف ضمن الأكثر فقرا.

وارتفعت أسعار بعض المواد الأساسية ومن بينها الأرز والسكر واللبان والزيوت والخضروات والأسماك واللحوم.

30 في المئة نسبة ارتفاع أسعار المواد الأساسية مما ضرب القدرة الشرائية وسبب الركود التضخمي

وصباح الخميس، عقد عدد من الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين اجتماعا لبحث مواجهة الارتفاع المسجل في أسعار المواد الأساسية في البلاد. وضم الاجتماع وزراء التجارة الناهما بنت حمدي ولد مكناس، والمالية محمد الأمين ولد الذهبي، والصيد والاقتصاد البحري عبدالعزيز ولد الداهي، والتنمية الريفية آدي ولد الزين، والبتترول عبدالسلام ولد محمد صالح، والنقل محمد أحمدو امحيميد.

وانتقدت عدة أحزاب سياسية الارتفاع الحاصل في أسعار المواد الأساسية، معتبرة أن ارتفاع الأسعار بهذا المستوى غير مبرر.

وقال حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية "الحكومة لا تحرك ساكنا ولا تقدم تفسيرا مقنعا لهذه الزيادات التي لم تقتصر على مادة واحدة، وإنما شملت أغلب المواد الغذائية الأساسية التي يحتاجها المواطن في يومياته".

وقال الحزب في بيان له، إن نسبة الزيادة على كيس الأرز من فئة 50 كغ بلغت 21 في المئة، في حين سجل سعر كيس السكر فئة 50 كغ زيادة وصلت إلى 6.5 في المئة، ووصلت الزيادة في سعر الزيت 20 لترا 36 في المئة، والدجاج 66 في المئة.

وفي نوفمبر الماضي، وصف البنك الدولي الاقتصاد الموريتاني بأنه "بالغ الحساسية للصددمات الخارجية كاضطراب أسعار المواد الأولية والظروف المناخية والأزمات السياسية"، مردفا أنه "يعتمد على المساعدات الدولية".

وقال البنك الدولي في تقريره السنوي عن الاقتصاد الموريتاني إن موريتانيا تصنف "ضمن الدول الأقل تطورا حيث تحتل المرتبة 160 من أصل 189 دولة، حسب الترتيب العام المعتمد على مؤشر النمو البشري". كما لفت إلى أن مستوى الفقر انخفض في موريتانيا سنة 2014 من 42 في المئة إلى 31 في المئة.



الأموال غير كافية لتأمين الخبز

السعودية تقرر استراتيجية

صندوق الاستثمارات لخمس أعوام قادمة

المئة في الصندوق والشركات التابعة له 2020، وساهم في تفعيل 10 قطاعات جديدة، واستحداث 331 ألف وظيفة مباشرة وغير مباشرة حتى نهاية الربع الثالث من العام الماضي.

ويعمل الصندوق ليكون أحد أكبر الصناديق السيادية في العالم، حيث يستهدف أن تتجاوز أصوله 7.5 تريليون ريال سعودي (2 تريليون دولار) في عام 2030.

وكان صندوق الاستثمارات الذي يترأسه الأمير محمد بن سلمان، يأمل حينها في تحصيل المليارات من الدولارات في عملية بيع حصة 5 في المئة من أسهم أرامكو لتمويل عملية التحول الاقتصادي، الذي يهدف إلى وقف الارتهاق التاريخي لعوائد النفط. وتعهد الصندوق منذ نحو عامين باستثمارات خارجية بنحو 95 مليار دولار، بحسب أرقام صندوق النقد الدولي في عدة شركات، بينها تطبيق أوبر لنقل الركاب وتسلا للسيارات الكهربائية.

وتتضمن الاستراتيجية المساهمة من خلال شركات الصندوق التابعة له في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، بقيمة 1.2 تريليون ريال سعودي (320 مليار دولار) بشكل تراكمي.

كما يستهدف الصندوق بنهاية 2025 أن يتجاوز حجم الأصول 4 تريليونات ريال (1.06 تريليون دولار)، واستحداث 1.8 مليون وظيفة بشكل مباشر وغير مباشر.

وقال ولي العهد "في صندوق الاستثمارات العامة، لا نستحضر في الأعمال والقطاعات وحسب، بل نستحضر في مستقبل المملكة والعالم". وتهدف الاستراتيجية إلى تعظيم أصول الصندوق، وإطلاق قطاعات جديدة، وبناء شركات اقتصادية استراتيجية، وتوطين التقنيات. من جهته، صرح محافظ الصندوق ياسر بن عثمان الرميان، بأن الصندوق ضاعف حجم أصوله إلى نحو 1.5

الأمير محمد بن سلمان
الاستراتيجية تمثل
مركزا رئيسيا لتحقيق
طموحات وطننا

الرياض - أعلنت السعودية اعتماد استراتيجية صندوق الاستثمارات العامة للمملكة للأعوام الخمسة القادمة، حيث يستهدف ضخ 150 مليار ريال (حوالي 40 مليار دولار) سنويا على الأقل في الاقتصاد المحلي.

وقالت وكالة الأنباء السعودية (واس)، إن مجلس إدارة الصندوق برئاسة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، وافق على اعتماد استراتيجية صندوق الاستثمارات العامة للأعوام الخمسة القادمة.

ونقلت الوكالة عن الأمير محمد بن سلمان قوله إن "الاستراتيجية الجديدة تأتي لتمثل مركزا رئيسيا في تحقيق طموحات وطننا نحو النمو الاقتصادي، ورفع جودة الحياة، وتحقيق مفهوم التنمية الشاملة والمستدامة في مختلف القطاعات التقليدية والحديثة". وسيعمل الصندوق خلال السنوات القادمة على مستهدفات عديدة من أهمها، ضخ 150 مليار ريال سنويا على